



# حرب المرتزقة جرائم العدوان التركي على ليبيا تنتظر تحرك الجناية الدولية

يناير ٢٠٢٠

تقرير ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

## مقدمة

تطور نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية كثيرا خلال السنوات الماضية ، ووضع على اولوياته التحرك ضد الدول التي تهدد الانسانية ، حيث خرجت بعيدا عن نطاق التصنيف الضيق للجرائم ضد الانسانية كعمليات الابادة والمذابح الجماعية الى تصنيف العدوان ودعم عمليات القتل المنظم ضمن المنظومة القانونية التي تعطي للجناية الدولية التحرك لمعاقبة الدول التي تقوم بذلك .

وقد اتخذت جمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧ قرارًا بتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة العدوان بدءًا من ١٧ تموز/ يوليو ٢٠١٨، فصاعدًا. واعتمد قرار التفعيل بعد مفاوضات مكثفة بشأن أحد جوانب الاختصاص القضائي التي ظلت مثيرة للجدل منذ اعتماد تعديلات كمبالا حول جريمة العدوان. وبذلك يُكمل الإنجاز المحرز في نيويورك أعمال مؤتمري روما وكامبالا ووصف القرار بأنه يطلق نداءً في الوقت المناسب إلى ضمير البشرية بشأن الأهمية الأساسية لحظر استخدام القوة في أي نظام قانوني دولي يهدف إلى حفظ السلم العالمي.

و يقصد بجريمة العدوان في التعديل الجديد عملية التخطيط لعمل عدواني أو الإعداد له أو الشروع فيه أو شنه من قبل شخص يكون في وضع يتيح له التحكم في العمل السياسي أو العسكري لدولة أو توجيهه، بحيث يشكل العمل العدواني بحكم خصائصه وخطورته ونطاقه انتهاكًا واضحًا لميثاق الأمم المتحدة.

ويشكل الاشتراط الحدي أن يكون فعل العدوان انتهاكًا «واضحًا» لميثاق الأمم المتحدة مفتاحًا للتوصل إلى اتفاق حول أكثر جوانب المفاوضات إلحاحًا: ألا وهو صياغة الركن السلوكي للدولة ، ويتمثل الهدف المزدوج لهذا الشرط في الحد الكمي («خطورته ونطاقه») والحد النوعي («خصائصه»).

وبحسب دراسة اعدھا كلاوس كريس (Claus Kress) أستاذ القانون الجنائي ومدير معهد السلام الدولي والأمن في جامعة كولون. «حول تفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة العدوان» ( On the Activation of ICC Jurisdiction over the Crime of Aggression) و نُشرت في «مجلة العدالة الجنائية الدولية»، العدد ١٦ عام ٢٠١٨ ، فان النقطة الأساسية في التعديل هي أنه في حالة عدم إحالة الجريمة إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن، فإن ممارسة اختصاص المحكمة على جريمة العدوان، وفقًا للمادة ١٥ (مكرر) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ستظل معتمدة على موافقة الدول التابعة لها الأقاليم ذات الصلة وجنسية الأفراد المعنيين.

وهذا يعني أنه يجوز للمحكمة، في جملة أمور أخرى، أن تمارس اختصاصها القضائي على جريمة عدوانية يُزعم أنها ارتكبت في أراضي هذه الدولة الطرف من قبل مواطن دولة طرف أخرى في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، حتى إذا لم تصادق هذه الدولة الثانية على تعديلات كمبالا.



و عملاً بالفقرة ١ من منطوق قرار التفعيل، سيتم تفعيل اختصاص المحكمة اعتباراً من ١٧ يوليو/ تموز ٢٠١٨. وبذلك تكون الدول الأطراف قد زودت المحكمة بمساحة أخيرة لإجراء التعديلات القليلة اللازمة لتمكين الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية للقيام بدورها القضائي غير المسبوق بموجب المادة ١٥ مكرر (٨) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ، كما ان هناك مطالبات بقيام مكتب المدعي العام بالإشارة في وقت مبكر إلى أنه سيأخذ على محمل الجد الرسالة الأساسية التي يركز عليها الشرط الحدي الوارد في المادة ٨ مكرر (١) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية: وهو أن التعريف الجوهرى لجريمة العدوان لا يغطي سوى استخدام القوة من قبل الدولة التي تصل إلى مستوى كبير من الجسامة والذي يُعد غير قانوني بشكل لا لبس فيه.

وتمت الإشارة في دراسة كريس الى تصنيف عملية الغزو التي قامت بها تركيا في سوريا بانها جريمة عدوان ينطبق عليها التعديل الجديد في نظام روما الأساسي بدأت تركيا غزواً عسكرياً كبيراً في سوريا الذي طالب ضمير البشرية بالتحرك لتفعيل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على جريمة العدوان حتى يتسنى معاقبة تركيا على تلك الجريمة والحد من استخدامات القوة المسلحة في النزاعات الاقليمية .

لم تمر سوى اسابيع على عدوان تركيا على سوريا ، ثم اذا بها تتحرك للتدخل عسكريا في ليبيا ، وتحضر لجريمة عدوان جديدة وسط صمت دولي مخجل ومخيف على تلك التحركات التي تهدد حالة حقوق الانسان في ليبيا بمزيد من سوء ، في ظل انتهاكات وخروقات قامت بها تركيا تجاه ليبيا منذ انهيار الدولة الليبية في ٢٠١١ ، معتمده فيها على علاقتها بعناصر جماعة الاخوان الازهابية ، كما ثبت بالأدلة ضلوعها في تقديم الدعم اللوجستي والعسكري والغطاء الإعلامي للمليشيات المسلحة كما خرقت القانون الدولي بتقديم الاسلحة الى تلك المليشيات رغم قرار الحظر الذي اصدره مجلس الامن .

وفيما يلي عرض لجرائم العدوان التي قام بها النظام التركي المتهم بانه يسعى لتأسيس خلافة دينية واستعادة دولة العثمانيين مرة اخرى عبر نشر قواته العسكرية في دول شمال افريقيا :

### دعم الجماعات المسلحة

جريمة العدوان التركية على ليبيا بدأت فعليا في عام ٢٠١١ وقبل رحيل نظام معمر القذافي ، وكانت داعمه بالشراكة مع دولة قطر لعناصر جماعة الاخوان الازهابية في ليبيا التي خرجت من رحمها عدد من الفصائل المسلحة، إذ بلغ تمويل قطر للجماعات الإرهابية المسلحة بليبيا ودعمها للمليشيات المتطرفة بالمال والسلاح منذ اندلاع أحداث ١٧ فبراير عام ٢٠١١ حوالي ٧٥٠ مليون يورو بحسب تقارير دولية عدة <sup>١</sup> .

<sup>١</sup> <https://www.afrigenews.net/article/%D8%AV%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%AV%D8%B9%D8%AV%D8%AA-%D8%AV%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AV-%D8%AV%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%AV%D9%81%D8%B3->



بدأ دعم تركيا وقطر لهذه الجماعات والمليشيات عبر "المجلس العسكري طرابلس"، الذي امدته بالسلاح والعتاد بالإضافة إلى إرسال جنود كانوا يرافقون زعيم "الجماعة الليبية المقاتلة" ورئيس "المجلس العسكري في طرابلس" عبدالحكيم بلحاج حتى دخل "باب العزيزية" تحت غطاء طائرات حلف الناتو.

ووجه ذلك الدعم لرجال دين، منهم على الصلابي، وعبدالحكيم بلحاج، وعبدالباسط جويبة، و لجماعة أنصار "الجماعة الليبية المقاتلة"، و "مجلس شوري مجاهدي في درنة"، كما دعمت جماعات أخرى مثل "أنصار الشريعة" المحظورة و"مجلس شوري ثوار بنغازي" و"مجاهدي درنة" و"سرايا الدفاع عن بنغازي"، و كتيبة "أبو عبيدة الزاوي" في مدينة الزاوية غربي ليبيا، التي يعتبر زعيمها الزاوي من أكبر حلفاء عبدالحكيم بلحاج، بل إنه يعتبر سنده الأكبر خارج طرابلس، فبعد حصول بلحاج على الدعم من دولة قطر قام بلحاج بتأسيس شركة الأجنحة الليبية للطيران، التي تفيد مصادر ليبية بأنها وسيلة الانتقال المستخدمة لنقل الإرهابيين من سوريا إلى ليبيا، ووفرت تركيا ملجأ لقيادات الجماعة الليبية المقاتلة، كبعد الحكيم بلحاج وخالد الشريف، اللذين يملكان استثمارات مالية وعقارية كبيرة في تركيا .

وعلى الرغم من القرار الدولي ١٩٧٠ الصادر عن مجلس الأمن خلال مارس (آذار) ٢٠١١، الذي طالب جميع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة بمنع بيع أو توريد الأسلحة ومعلقاتها إلى ليبيا، بجانب القرار ٢٤٢٠ - الذي يسمح للدول الأعضاء بتفتيش السفن المتجهة إلى ليبيا أو القادمة منها بهدف التصدي لدخول السلاح إلى ليبيا - إلا ان انقرة ضربت بالقرار عرض الحائط منذ اليوم الاول وأمدت العناصر المتشددة في الغرب الليبي بالأسلحة ، ففي يناير (كانون الثاني) ٢٠١٨، أوقفت اليونان سفينة متجهة إلى ليبيا من تركيا تحمل مواد متفجرة. وفي يناير الماضي، اتهم البرلمان، الذي يتخذ من مدينة طبرق (شرق البلاد) مقراً له، أنقرة بدعم الإرهابيين الذين قتلوا ٤٠ شخصاً بالقرب من مسجد في مدينة بنغازي.

### القصف العشوائي للمدنيين :

وتقوم الطائرات التركية بمخالفة نصوص اتفاقيات جنيف الاربعة والمتعلقة بحماية المدنيين في مناطق النزاع المسلح وتقوم الطائرات التركية بقصف اهداف مدنية وايقاع العديد من الضحايا من المدنيين ، حيث قامت بقصف المدنيين في مدينة سرت حيث استهدفت شاحنة مدنية جنوب المدينة مما اسفر عن استشهاد سامي سليمان بوفرنه الفاخري ، امام اعين ابنه مهاب الذي يبلغ من العمر ٧سنوات ، و الذي كان شاهداً على قصف شاحنة والده وتصفيته بالرصاص أمام عينيه مؤكداً على انها جريمة وحشية جديدة تضاف إلى سجل الجرائم التي ترتكبها المليشيات الإرهابية الإجرامية التابعة للمجلس العسكري مصراته المدعوم من تركيا ضد الشعب الليبي.

<http://www.fidh.org/fr/actualites/actualites-2018/le-terrorisme-et-le-droit-international-humanitaire>



وتوفر حكومة الوفاق غير الشرعية الغطاء لتواجد القوات التركية في الأراضي الليبية حتى يحافظ على وجود حكومة الوفاق الاخوانية برئاسة فايز السراج ، والمليشيات والتنظيمات الارهابية المتحالفة معها .

وقد اعتمدت حكومة الوفاق الاخوانية المدعومة من قطر على الطائرات المسيرة التركية في قصف مراكز الجيش الوطني الليبي واستهداف المدنيين في عدة مناطق من البلاد كما زودت تركيا بشكل معلن المليشيات الموالية لحكومة الوفاق بأسلحة متنوعة من ضمنها طائرات "درون " ومدركات قتالية ووسائل دفاع جوي، وتم ارسال العديد من شحنات السلاح الى ليبيا على غرار السفينة التي قدمت في أواخر مايو الماضي من ميناء "سامسون" التركي، محملة بأسلحة وذخائر متنوعة وآليات عسكرية إلى ميناء العاصمة طرابلس في خرق واضح للحظر الدولي على ليبيا المفروض من مجلس الأمن منذ عام ٢٠١١ .

وقد ارتكبت الطائرات التركية المسيرة جرائم كبرى في حق الليبيين وسفكت دماءهم على غرار استهداف احداها لعدد من السيارات المدنية بالقرب من محطة وقود السايح "شيل السايح" ،في الرابع من يوليو الماضي، مخلفة عدداً من القتلى والجرحى ، كما ارتكب الطيران التركي بدون طيار الذي تستعين به مليشيات طرابلس في ترهونة الليبية وهو ما وصفه المجلس البلدي للمدينة بـ"جرائم حرب محرمة دولياً".

#### دعم المليشيات المسلحة:

استغلت تركيا حالة الفوضى في ليبيا وانخرطت في الأزمة الليبية، عبر إرسال السلاح والعتاد، بل حتى المقاتلين الفارين من سوريا والعراق، وتحولت الى مأوى وملاذاً للجماعات الليبية "الإخوان" و"المقاتلة"، الذين ارتبطوا معها بعلاقات كبيرة، خاصة الجماعة الليبية المقاتلة (فرع القاعدة الليبي) كعبدالحكيم بلحاج وعبدالوهاب القايد وسامي الساعدي مفتي الجماعة المقاتلة المرتبطة بتنظيم "القاعدة"، ولا تخفي الولاء له، وخالد الشريف قائد الجناح العسكري للجماعة.

ومنذ العام ٢٠١١، مثل انتشار السلاح أحد أهم التحديات التي تواجه المساعي الداخلية والدولية لإعادة الاستقرار إلى ليبيا، ورغم إصدار مجلس الأمن الدولي قراره رقم ١٩٧٠، في مارس/آذار ٢٠١١، بحظر بيع أو توريد الأسلحة إلى ليبيا، إلا أن تدفق الأسلحة المتجهة للجماعات المسلحة، تواصل من دول داعمة لهذه الجماعات وعلى رأسها تركيا، التي ترتبط بعلاقات إيديولوجية مع هذه الجماعات بمباركة التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي دفع بكل قواه كي يكسب ليبيا بعد التصديق عليه في مصر .

أول دلائل الدعم التركي، ظهر في يناير ٢٠١٣، عندما أوردت صحيفة "حرية" التركية أن السلطات اليونانية عثرت على أسلحة تركية على متن سفينة متجهة إلى ليبيا بعد توقفها في اليونان بسبب سوء الأحوال الجوية.

وفي العام التالي، وتحديداً في أغسطس ٢٠١٤، دمرت قوات الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر سفينة متجهة إلى ميناء درنة محملة بأسلحة قادمة من تركيا. وبعد ثلاثة أشهر، في نوفمبر ٢٠١٤، ذكرت وسائل الإعلام التركية أن السلطات اليونانية



عُثرت على ٢٠ ألف قطعة كلاشينكوف، على متن سفينة متجهة من أوكرانيا إلى ليبيا. وقال الربان التركي إن السفينة كانت متجهة إلى ميناء هطاي جنوبي تركيا، ولكن السلطات الليبية قالت إن بيانات حركة المرور البحرية أشارت إلى أنها كانت متجهة إلى ليبيا.

في ديسمبر ٢٠١٤، قامت السلطات الليبية باعتراض باخرة كورية كانت في طريقها إلى مدينة مصراتة الساحلية المحاصرة، وذكر التقرير أنها كانت منطلقةً من تركيا. وكانت السفينة محملةً بحاويات الأسلحة والذخائر التي يُقال إنها كانت موجهةً للمليشيات الإسلامية.

وفي يناير ٢٠١٥، كشف مسؤول بالجيش الليبي أن كلاً من تركيا وقطر كانتا تزودان عملية فجر ليبيا بالأسلحة عبر السودان، الأمر الذي يمثل انتهاكاً مباشراً لحظر الأمم المتحدة على الأسلحة المفروض على ليبيا منذ ٢٠١١. اتهامات دعمها، في فبراير من ذات العام، رئيس الوزراء الليبي، عبد الله الثني، الذي أكد إرسال أسلحة للمليشيات وعناصرها من الإسلاميين الذين استولوا على العاصمة الليبية، طرابلس، في ٢٠١٤. وقال في تصريحات اعلامية: "إن تركيا بلدٌ لا يتعامل بصدقٍ معنا، إنها تصدر أسلحة لنا يقتل بها الليبيون بعضهم البعض، وهي لم تحاول إخفاء دعمها لإسلاميي البلاد بعد سقوط القذافي في ٢٠١١، وتتواصل علناً مع الحكومة الإسلامية التي أعلنت عن نفسها في طرابلس."

وفي أغسطس ٢٠١٥، نقلت صحيفة العرب اللندنية عن المتحدث باسم الجيش الليبي، حينها، الرائد محمد حجازي اتهامه لتركيا بأنها تحاول تزويد المليشيات المحسوبة على "الإخوان المسلمين" وتنظيمات إرهابية بصواريخ مضادة للطائرات عبر سفن ويخوت تحميها قوات البحرية التركية. وأشار حجازي إلى أن سلاح الجو الليبي دمر قبل أيام سفينة قبالة سواحل بنغازي كان على متنها مقاتلون أجنب وكميات من الأسلحة، مضيفاً أن السفينة التي دمرت كانت قادمة من تركيا، وكانت تحمل شحنة صواريخ حرارية مضادة للطائرات.

وفي سبتمبر ٢٠١٥، أعلن خفر السواحل اليوناني عن ضبطه سفينة محملة بكميات من الأسلحة في ميناء هيراكليون اليونانية بعد ما كانت قد أبحرت من ميناء الإسكندرون وقبل وصولها إلى ميناء مصراتة الليبي. وقالت البحرية اليونانية بحسب صحيفة ال"جارديان" البريطانية إن السفينة التي كانت ترفع العلم البوليفي تحتوي على ٥ آلاف سلاح ناري ونصف مليون رصاصة. وأعلن المتحدث باسم الخارجية التركية وقتها عن أن السفينة المضبوطة في اليونان كانت تحتوي بالفعل على شحنة سلاح كانت في طريقها إلى قوات الشرطة السودانية بالإضافة إلى مواد بناء كانت في طريقها إلى ليبيا.

وفي ١٤ يونيو/حزيران ٢٠١٦، أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ٢٢٩٢ الذي يدين تدفقات الأسلحة إلى ليبيا أو منها ويأذن للدول الأعضاء التي تتصرف على الصعيد الوطني أو من خلال المنظمات الإقليمية بإجراء عمليات تفتيش وضبط وتحويل السفن الذي يشتبه في أنها تنقل أسلحة من ليبيا أو منها. قرار رأى فيه المندوب الفرنسي فرانسوا ديلاتر أنه "قد يغير قواعد اللعبة" نظراً للكميات الكبيرة من الأسلحة التي يتم تهريبها قبالة السواحل الليبية، مشيراً إلى أن تلك الأسلحة "لا تهبط



من السماء، لكنها تأتي من خلال شحنات غير قانونية من البحر والبر"، مؤكدا في الوقت نفسه أن "هذه الأسلحة توجج الصراع ويجب وقف هذه الشحنات إذا كان ثمة أمل في إحلال السلام بليبيا".

فيما كشفت صحيفة لوفيغارو الفرنسية، أن قرار مجلس الأمن مرده المعلومات الاستخباراتية عن اختفاء ما لا يقل عن ٦ سفن ضخمة في المتوسط، كانت تنقل الأسلحة إلى داعش في ليبيا، بعد إبحارها من تركيا. وأوردت الصحيفة الفرنسية أن مجلس الأمن صادق على استعمال القوة المسلحة ضد أي سفينة تحاول التسلل إلى ليبيا لإفراغ حمولتها في موانئها، أو محاولة الإفلات من الحصار البحري الذي بدأت الدول الغربية في ضربه على ليبيا، بعد تأكد المعلومات الاستخباراتية عن السفن الضخمة التي تُبحر بهويات تجارية وبأعلام تركية وليبيرية وبنمية وبوليفية وتنزانية.

وفي مارس ٢٠١٧، قال العقيد أحمد المسماري، الناطق باسم الجيش الوطني الليبي، خلال مؤتمر صحفي له بينغازي، أن قوات الجيش الوطني وجدت عمالات تركية بكميات كبيرة لدى العناصر الإرهابية بعد القضاء عليهم بحى العمارات الـ١٢، لافتا إلى أن هذا يؤكد أن تركيا هي الراعي الرسمي للإرهاب في ليبيا، كما وجدت القوات عمالات هولندية وباكستانية وقبرصية ونيجيرية، وهذا يشير إلى مشاركة جماعة بوكو حرام في المعارك ضد القوات الوطنية الليبية بينغازي.

وفي ١٠ يناير ٢٠١٨، أعلنت اليونان عن ضبطها لسفينة تركية محملة بالسلح والتي كانت في طريقها إلى ليبيا. وأشارت البحرية اليونانية إلى أن السفينة التي كانت ترفع العلم التنزاني تم ضبطها واقتيدت إلى ميناء "هيراكليون" في جزيرة كريت. وأعلنت البحرية اليونانية أن السفينة كانت على متنها ٢٩ حاوية بها مواد النيترات والأمنوموم وأجهزة تفجير غير كهربائية و ١١ خزانا فارغا لغاز البترول، بالإضافة إلى قنبلة موقوتة.

وعزز ضبط السلطات اليونانية للسفينة التركية، الاتهامات الموجهة إلى أنقرة بدعم الإرهاب في ليبيا. حيث أكد وزير الخارجية والتعاون الدولي في الحكومة الليبية المؤقتة محمد الدايري، في تصريح له، إن تركيا تجدد الدليل علي انها داعمة للإرهاب في ليبيا، وعلي عدم صدق نواياها المعلنة في دعم العملية السياسية والاستقرار السياسي في ليبيا.

فيما أكدت الجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا، في بيان لها، أن "دولة تركيا في مقدمة الدول التي تتدخل في الشؤون الداخلية لليبيا بشكل سلبي للغاية وكذلك من أبرز الدول الداعمة للصراع والنزاع المسلح من خلال العمل علي دعم فصائل إسلامية متشددة ومتطرفة مسلحة وأطراف سياسية إسلامية تنتهج سياسية العنف السياسي". معتبرة أن "التدخلات التركية في الشؤون الداخلية لليبيا ودعم الجماعات والفصائل الإسلامية المتطرفة والجماعات والتشكيلات المسلحة الخارجة عن القانون يمثل تهديداً ومساساً بالأمن والسلم الإقليمي والدولي" وفق نص البيان.

بدوره علق غسان سلامة، المبعوث الأممي إلى ليبيا، حول ضبط سفينة السلاح التركية قائلاً: "ليبيا بحاجة إلى الأمن والسلام لا للصواعق والمتفجرات"، وأضاف سلامة عبر تدوينته له على موقع التدوينات المصغرة "تويتر"، إن ليبيا يكفيها ما فيها، مؤكداً أن القرار الدولي بمنع تصدير السلاح واضح وصريح ولجنة الخبراء ستقوم بعملها بمهنية وتجرد لجلء حقيقة السفينة "أندروميديا" وغيرها.

وحاولت حكومة الوفاق غير الشرعية وفق رأى البرلمان الليبي المنتخب ، ايقاف وتعطيل حركة الجيش الوطني الليبي لتحرير كامل التراب الوطني من الميليشيات المسلحة ، كما تسببت تلك الحكومة في ضياع السيادة الوطنية بدخول تركيا طرفاً مباشراً في الحرب، واعترف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نفسه بأنه من أرسلها إلى طرابلس لدعم أنصاره من جماعة "الإخوان"، وليس دعماً لحكومة شرعية كما يزعم، فالجيش الليبي بقيادة المشير حفتر هو المعترف به من قبل البرلمان الليبي الشرعي، على العكس من حكومة «الوفاق» التي تعتبر غير دستورية، فمجلس النواب المنتخب من قبل الليبيين لم يعط الشرعية بعد لهذه الحكومة المفروضة من خارج ليبيا.

وخلال مطلع عام ٢٠١٩ تمكنت عناصر الجمارك بميناء مصراتة مطلع هذا العام من ضبط حاوية تضم شحنة مسدسات قادمة من تركيا في فصل جديد من فصول ما يبدو أنه سياسة ممنهجة من الحكومة التركية لإغراق ليبيا بالسلاح.

وكانت الحمولة المضبوطة على متن حاوية واحدة مساحتها ٢٠ قدم وكانت محملة بمسدسات تركية الصنع من عيار ٨ ملم ، كما أن الشحنة كانت مخبأة خلف صناديق تحوي مواد منزلية وألعاب أطفال لتمويه الهدف الأساسي من الشحن مؤكداً جردهم للكمية بالكامل وضبطها وتخزينها وتوثيقها .

وتبين بعد جرد الشحنة وجود عدد ٥٥٦ كرتونة من المسدسات في كل منها ٣٦ مسدس ليكون بذلك إجمال العدد ٢٠ ألف و ١٦ مسدس.

كما ذكر أن ضابط التحقيق في شحنة الموت التركية الأولى النقيب طارق زريقيط كان قد نجى من محاولة اغتيال عندما حاول مسلحون اعتراض موكبه بهدف قتله أو خطفه على أحسن تقدير .

وفى يونيو من العام نفسه لاحق سلاح الجو الليبي التابع لـ«الجيش الوطني» ، طائرة تركية مسيرة أغارت على القوات، وأسقطتها أثناء هبوطها في المدرج الذي خرجت منه بقاعدة مطار معيتيقة بالقرب من الدشم العسكرية. وأعلن الجيش عن إصابة طائرة تركية من دون طيار «درون» فوق مدينة غريان، على بعد ٨٠ كيلومتراً جنوب العاصمة طرابلس، بعد استهدافها عدداً من الأحياء السكنية بشكل عشوائي.

و في ١٩ ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٩ تمكنت السلطات الليبية من ضبط سفينة تركية محملة بالأسلحة في ميناء الخمس (شرق العاصمة طرابلس)، وتبين من خلال تفتيش حمولتها وجود حاويتين حجم ٤٠ قدما معبأة بأطنان من الأسلحة والذخائر





القادمة من تركيا. وتعد هذه الواقعة الثانية خلال أقل من سنة، بعدما أُعلن في يناير ضبط سفينة تركية كانت متجهة إلى ليبيا بنحو ٥٠٠ طن من المتفجرات.

### تصدير المرتزقة الى ليبيا :

يعتمد الرئيس التركي رجب أردوغان على بعض الكيانات السرية المشبوهة، لتنفيذ مخططاته الخبيثة، لدعم الميليشيات الإرهابية في بعض الدول العربية التي تشهد صراعاً مسلحاً، مثل ليبيا وسورية.

يأتي على رأس هذه الكيانات وأكثرها قوة الشركة الاستشارية الدولية للدفاع، المعروفة اختصاراً باسم "سادات"، حيث يستخدمها أردوغان كذراع عسكرية سرية، وفقاً لموقع "بيرجون" الأمريكي.

وتولت "سادات" بتعليمات من رجال الرئيس التركي تدريب عناصر الجماعات الإرهابية في سورية وليبيا، وتنفيذ أعمال قذرة، لصالح أنقرة، لا يستطيع تكليف الشرطة أو الجيش التركي بها، وتمارس أعمالها تحت قناع مساعدة الشعوب والدول الإسلامية.

صحيفة الزمان تصف "سادات" بأنها قوات الحرس الثوري الخفي للعدالة والتنمية، وتعتبرها المعارضة ميليشيا مسلحة يديرها الحزب الحاكم، منذ تأسيسها في ٢٠١٢. وتعتبر هي الشركة الاستشارية الأولى والوحيدة من نوعها في تركيا، التي تقدم خدمات استشارية وتدريبية في قطاعي الدفاع والأمن الداخلي.

مؤسس الشركة هو عدنان تيري فردي، وهو جنرال خارج الخدمة، أُجبر على التقاعد عام ١٩٩٦ بسبب عقليته المتطرفة، وكان يشغل منصب رئيس الخدمات الصحية العسكرية في هيئة الأركان العامة التركية، بعد تقاعده كان يكتب عموداً في صحيفة "يني أكيت"، المعروفة بولائها للإسلاميين المتطرفين، وشغل بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٦ منصب مدير "سادات"، بعد مسرحية الانقلاب في عام ٢٠١٦، وعينه أردوغان مستشاراً عسكرياً له.

اتُّهمت "سادات" بإدارة عمليات تجنيد الشبان المسلمين في إفريقيا ووسط آسيا وأوروبا، بغرض ضمها إلى الجماعات الإرهابية في سورية، وكانت بوابة عبر خلالها المئات من ليبيا وأذربيجان والشيشان وطاجيكستان وكازاخستان في طريقهم إلى شمال سورية، وفي عام ٢٠١٥، جرى تحقيق في موسكو بشأن سفر ٨٨٩ مقاتلاً أجنبياً من روسيا إلى سورية والعراق، وكشف التحقيق عن أن ٢٥٪ من هؤلاء لهم صلة بالشركة التركية.

وقدم عدنان فردي التدريب لعدد كبير من التكفيريين والإسلاميين في ليبيا، وزارها أكثر من مرة، وعقد اجتماعات كثيرة مع ضباط ليبيا سابقين، وحظي باستقبال دبلوماسي رسمي، من قبل قيادات جماعة الإخوان المسلمين في السفارة التركية بطرابلس.



وتم نقل بعض هؤلاء الإرهابيين الذين تم تدريبهم في وقت لاحق، من طرابلس إلى أنقرة، للانضمام إلى جيش أردوغان السري للقتال ضد أعدائه ومعارضيه.

وعبر الشركة المشبوهة أمنت حكومة أردوغان غطاء أمنيا وسياسيا لإرهابيين ليبيين، شاركوا في تهريب تكفيريين إلى سورية وأوروبا، للقيام بعمليات إرهابية، وفقا لموقع "ديكان" التركي .

أحد العاملين المنتمين لداعش في العراق وبلاد الشام في تركيا، رجل يدعى فرج هـ. حامد، عمره ٣٢ عاما ويحمل الجنسية الليبية، كان وسيطا مع جماعات هذا التنظيم في مصراته، ثالث أكبر مدينة ليبية، وكان يعمل مع عرب آخرين من عدة بلدان، لنقل المقاتلين إلى سورية ومنها، مستخدما تركيا كقناة للتزود اللوجستيكي.

ووفقا لتقرير مركز ستوكهولم للحريات لعبت شركة سادات لعبت دور الوسيط في ضم المقاتلين الليبيين لفروع داعش، سواء داخل أو خارج ليبيا، وكانت تحصل على عمولة قدرها ١٠٠٠٠ دولار لكل مقاتل اشترك في القتال مع التنظيم، وأنها قدمت عروضاً مغرية للمقاتلين، ودفعت راتباً شهرياً قدره ٢٠٠٠ دولار لكل مقاتل ليبي ينضم إلى داعش والقاعدة، وفقا لوكالة "ببنا نت".

في يناير ٢٠١٥ قدم حزب الشعب الجمهوري المعارض، استجابا برلمانيا لوزير الخارجية وقتها أحمد داود أوغلو، حول مسألة الرواتب الشهرية لمقاتلي "داعش"، لكن أوغلو لم يرد عليها، رغم أنه ملزم بالإجابة عن الأسئلة البرلمانية في غضون أسبوعين، وفقا لصحيفة "جمهورية".

وطبقا لأرقام قدمها الحزب الكردي في نفس العام، اتهم السلطات بإيواء حوالي ٥٠ ألف جهادي في تركيا معظمهم من ليبيا وروسيا.

فيما قدمت الحكومة الليبية المؤقتة بقيادة عبد الله الثني شكاوى متكررة إلى أنقرة، بشأن هذه القضية، وأرسلت تقارير استخبارية خاصة تضمنت أسماء مواطن تركي شارك في تهريب الجهاديين من ليبيا إلى تركيا، بعضهم على علاقة بشركة سادات، وبسبب تجاهل حكومة أردوغان للمناشادات الليبية ، قررت طرابلس طرد الرعايا الأتراك في فبراير ٢٠١٥ احتجاجاً على موقف أنقرة .

في نوفمبر ٢٠١٦ كشف الصحفي التركي عبدالله بوزكورت عن وثيقة تم تسريبها من البريد الإلكتروني لصهر أردوغان، ووزير الخزانة والمالية الحالي بيرات ألبيراق، تكشف أن سفن الموت التركية، المحملة بالأسلحة والذخيرة، ترسل بأمر من حكومة أنقرة إلى طرابلس، وليس كما تدعي بأنها لا تعلم عنها شيئا.

حيث اتصل مالك شركة شحن بحري وحاويات مفلسة، يدعى مؤمن شاهين، بمساعد ألبيراق إرتور ألتين يطلب تعويضاً من الحكومة عن سفينته التي أصيبت أثناء نقل الأسلحة للموانئ الليبية.



شاهين كشف في رسالته عن جميع تفاصيل شحنه الأسلحة التي وافقت الحكومة التركية على إرسالها للإرهابيين في ليبيا<sup>٢</sup>.

وفى يوم ١ يناير ٢٠٢٠ كشفت إذاعة "RFI" الفرنسية نقلاً عن مصدر بمطار معيتيقة الليبي وصول عدد كبير من المرتزقة السوريين عبر رحلات جوية غير مسجلة قادمة من تركيا، بلغت عددها نحو أربعة رحلات ما بين يومي الجمعة والأحد الماضيين.

وقامت الرحلات بنقل مسلحين منضمين لجماعات مسلحة موالية لأنقرة في الشمال السوري.

وذكرت الإذاعة أن شركات الطيران المستخدمة لنقل الإرهابيين كانتا شركتي "أجنحة"، و "الخطوط الإفريقية".

المملوكة لعبدالحكيم بلحاج المقيم بتركيا، والأمير السابق للجماعة الليبية المقاتلة، فرع تنظيم القاعدة في ليبيا، أسس شركة للطيران بعد استيلائه على الملايين من الدولارات من أموال الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي بعد أحداث ال١٧ من فبراير ٢٠١١، وتواجه شركته المعروفة بـ"الأجنحة" اتهامات بتهرب الإرهابيين من تركيا إلى ليبيا.

كما أكد "المركز السوري لحقوق الإنسان"، أن ٥٠٠ مقاتل سوري حطوا بالتراب الليبي، مضيفاً أن آخرون متواجدين في ليبيا وينتظرون نقلهم للعاصمة طرابلس.

### العقاب الجماعي والتهجير القسري ضد أهالي تاورغاء

قبل ٧ سنوات ، قامت مليشيات مصراته المدعومة من تركيا بارتكاب جريمة ضد الانسانية من خلال القيام بأكبر عملية تهجير قسري في التاريخ الحديث ضد سكان مدينة تاورغاء البالغ عددهم ٤٨ ألفاً، كما دمرت كل المباني المدنية والخدمية في المدينة ، واستولت على الممتلكات الخاصة للمواطنين وقامت بسرقة أكثر من ٢٠ كيلومترا من شبكة الكابلات الكهربائية تحت الأرض وهو ما انهى كل اشكال الحياة الادمية في المدينة لمنع النازحين من العودة إليها مرة اخرى وهى جريمة مؤثمة طبقا لمواد القانون الدولي الإنساني و المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة والتي نصت على حظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم.

<https://thmanly.com/ar/article/%D8%B3%D8%AV%D8%AF%D8%AV%D8%AA-%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A0%D8%B1%D8%AF%D9%88%D8%BA%D8%AV%D9%86-%D8%AV%D9%84%D8%AE%D8%AV%D8%B0-%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%80-%D8%AV%D9%84%D9%80%D9%84%D9%8A%D8%B4%D9%8A%D8%AV-%D8%AV%D9%84%D9%80%D8%B3%D9%84%D8%AD%D8%A9-%D9%81%D9%89-%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%AV>

ودمرت مليشيات مصراته جميع محطات الطاقة وتتقية المياه وخزانات توزيع المياه وكابلات الكهرباء تحت الأرض تعرضت للنهب أو التدمير، أن جميع المباني الإدارية العامة، بما فيها قاعة المحكمة، فرع البنك الرئيسي، المستشفى العام والكثير من المدارس الـ ٢٢، إن لم تكن كلها، لحقتها أضرار، بدت في أغلبها ناتجة عن الحرق والنهب وهي اعمال تخالف المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف التي جرمت تدمير واغتصاب الممتلكات على نحو لا تبرره ضرورات حربية وعلى نطاق كبير بطريقة غير مشروعة وتعسفية.

ينص المبدأ ٢١ من المبادئ التوجيهية على توفير حماية لممتلكات المشردين داخليا من "النهب، الاعتداءات المباشرة أو العشوائية وأعمال العنف الأخرى"، ولا يجب "تدميرها أو الاستيلاء عليها كشكل من أشكال العقوبة الجماعية". كما تنص المادة أيضا على أن "توفر الحماية للأموال والممتلكات التي يتركها المشردون داخليا وراءهم، وذلك من التدمير والاستيلاء التعسفي وغير القانوني، وأيضا من شغلها أو استخدامها".

وخلصت "اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في ليبيا" في تقريرها في مارس/آذار ٢٠١٢ إلى أن مليشيات مصراته ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في حق سكان تاورغاء، وأن التدمير المتعمد لتاورغاء كان بهدف جعلها غير قابلة للسكن وقالت ان بعض الانتهاكات التي ارتكبت كجزء من هجوم واسع ومنهجي على السكان المدنيين، مثل التعذيب، الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية .

### التحريض على الكراهية:

تقوم الدولة التركية ببث عدد من القنوات التليفزيونية التي تحرض على الكراهية والعنف بحق المدنيين و عناصر الجيش العربي الليبي في مخالفة للمادة ٥ من إعلان مبادئ التسامح والذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو عن التسامح ومناهضة العنف في دورته الثامنة والعشرين، باريس، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ والتي تنص على عمل الدول علي تعزيز التسامح واللاعنف عن طريق برامج ومؤسسات تعني بمجالات التربية والعلم والثقافة والاتصال.

وتقوم الدولة التركية بالسماح لقناة ليبيا الاحرار بالبث الفضائي من اراضيها وهي قناة يديرها "سليمان علي سليمان دوغة " المدعوم ماليا من دولة قطر .

وبحسب الوثيقة الخاصة بجهاز الأمن الليبي السابق، " دوغة " هو أحد العناصر المطلوب القبض عليها لعلاقته بجماعة الجهاد وهي احد الجماعات الارهابية الموضوع على قائمة جهاز الامن الداخلي فترة حكم النظام الليبي السابق.

كما يظهر في برامج المحطة عدد من الارهابيين السابقين مثل نعمان بن عثمان هو احد افراد الجماعة الليبية المقاتلة (تنظيم القاعدة) والذي يظهر عبر تلك القنوات لتشويه صورة الجيش الوطني الليبي، لصالح تركيا وقطر ومساندة الميليشيات المسلحة التي تتمركز في مدن المنطقة الغربية وتحديداً في طرابلس ومصراتة.



و تُعرف تلك المحطات الفضائية نفسها على انها شركات تبث من تركيا ومجهولة التمويل ، وانتهجت منذ اليوم الاول لبثها اسلوب تهبيج الناس في ليبيا ونشر الشائعات وتلفيق الأخبار ، وقد دأبت تلك القنوات التحريض على القتل والعنف .

وبذلك تمارس الدولة التركية عملاً عدائياً منهجياً ضد ليبيا بالسماح لتلك القنوات ببث مواد مصورة تمثل انتهاك وخرق واضح للقواعد الأخلاقية التي تعمل بها وسائل الإعلام، وتهديد صريح وواضح لمنظومة حقوق الإنسان التي تحميه من الاستخدامات الضارة لحرية الرأي والتعبير والتي أوردها مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة "UNHRC" تحت عنوان الحدود "المسموح بها" المتعلقة بحرية التعبير وهي أن تحمى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الناس من التصريحات غير الدقيقة والمسيئة وتحمى الخصوصية في ظل ظروف معينة وتتيح للدولة حماية أمنها وتمنع صحافة "الكراهية"، خصوصاً التي تشجع على العنصرية أو الكراهية العرقية أو الدينية كما تمنع الدعاية للحرب.

كما ان بث تلك القنوات من ارض تركيا الخاضعة للاتفاقات الأوروبية يمثل انتهاكاً لقوانين الاتحاد الأوروبي الخاصة بالبث الإذاعي والتلفزيوني التي جرمت هذه الممارسات ، حيث تقوم تلك القنوات بتغذية أفكار الإرهاب والتطرف وتساهم في دفع الشباب لقتال اجهزة الدولة وهو الامر المجرم وفقاً لنصوص القانون الدولي حيث نصت المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حظر أية دعاية للحرب و أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف وايضا نص قرار مجلس الامن رقم ١٦٢٤ والذي نص على قيام الأمم المتحدة وكافة الدول باتخاذ جميع التدابير الضرورية والمناسبة، وفقاً للقانون الدولي، على الصعيدين الوطني والدولي، لحماية الحق في الحياة وتجريم عمليات التحريض على العنف والدعوة لممارسة الارهاب

ومكن غياب المساءلة للدولة التركية عن بث تلك القنوات العاملين فيها من انتهاك للقرار رقم ٥٩ للجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٦ والذي نص على ارتباط حرية الإعلام بعدم إساءة استعمالها وضمان:

١- احترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

٢- حماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الأخلاق العامة وأية دعوة إلى الكراهية القومية أو الدينية، والذين

يشكلان تحريضاً على العنف المخالف للقانون، أو أي عمل غير قانوني آخر ومشابهة ضد أي شخص أو مجموعة أشخاص، مهما كان سببه، بما في ذلك سبب العرق أو اللون أو الدين أو اللغة أو الأصل القومي.

كما تشكل ايضاً انتهاكاً لإعلان الأمم المتحدة للقضاء علي جميع أشكال التمييز العنصري الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ (قرار الجمعية العامة ١٩٠٤ (د-١٨)) والذي يؤكد على ضرورة القضاء السريع علي التمييز العنصري في جميع أنحاء العالم، بكافة أشكاله ومظاهره، وضرورة تأمين فهم كرامة الشخص الإنساني واحترامها .

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.

ان استمرار بث تلك القنوات يمثل انتهاكاً وخرقاً واضحاً للقواعد الأخلاقية التي تعمل بها وسائل الإعلام، وتهديد صريح وواضح لمنظومة حقوق الإنسان التي تحمي الإنسان من الاستخدامات الضارة لحرية الرأي والتعبير والتي أوردها مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة "UNHRC" تحت عنوان الحدود "المسموح بها" المتعلقة بحرية التعبير وهي أن تحمي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الناس من التصريحات غير الدقيقة والمسيئة وتحمي الخصوصية في ظل ظروف معينة وتتيح للدولة حماية أمنها وتمنع صحافة "الكراهية"، خصوصاً التي تشجع على الدعاية للحرب.

والحض على الكراهية لدعم مخطتها الإرهابي في جذب الشباب لقتال أجهزة الدولة وهو الامر المجرم وفقاً لنصوص القانون الدولي حيث نصت المادة ٢٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على حظر أية دعاية للحرب و أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف وايضا نص قرار مجلس الامن رقم ١٦٢٤ والذي نص على قيام الأمم المتحدة وكافة الدول باتخاذ جميع التدابير الضرورية والمناسبة، وفقاً للقانون الدولي، على الصعيدين الوطني والدولي، لحماية الحق في الحياة وتجريم عمليات التحريض على العنف والدعوة لممارسة الارهاب .

#### الاختفاء القسري :

كشفت تقارير البعثة الدائمة للأمم المتحدة في ليبيا وعدد من التقارير الحقوقية المستقلة عن اخفاء مليشيات مصراته الارهابية -المدعومة من تركيا- لحوالي ١٧٠ شخصاً من سكان تاورغاء فضلا عن ارتكابها لعمليات قتل خارج القانون وتعذيب بحق سكان المدينة وهو ما جاء في تقرير "اللجنة الدولية لتقصي الحقائق في ليبيا" مارس/آذار ٢٠١٢ والتي وجهت فيه اتهاماً صريحاً الى مليشيات مصراتة التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في حق سكان تاورغاء، وأن التدمير المتعمد لتاورغاء كان بهدف جعلها غير قابلة للسكن.

#### تعذيب المدنيين والقتل خارج اطار القانون

و ذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية ان مليشيا تنتمي إلى كتيبة غنيوة، وهي مليشيا تابعة لحكومة الوفاق الوطني ومقرها مدينة طرابلس وتدعمها تركيا، هاجمت مخيم النازحين داخلياً الواقع على طريق المطار بمدينة طرابلس، والذي يؤوي أكثر من ٥٠٠ من أسر تاورغاء ، وأدى الهجوم إلى طرد نحو ١,٩٠٠ نازح داخلي طردا قسرياً من المخيم على أيدي المليشيا، وإلى القبض بصورة تعسفية على ٩٤ من الأهالي على أيدي الكتيبة ونقلوهم إلى مواقع غير معلومة، وتم الإفراج عن أغلبيتهم في وقت لاحق - حيث قال بعضهم إنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة ، فيما اكدت اسر النازحين الى تعرض عدد غير محدد منهم الى عمليات قتل خارج نطاق القانون واخفاء لجثثهم.



وكانت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد اعربت عن قلقها إزاء سلامة آلاف النازحين من تاورغاء المتواجدين في معسكرات أخرى في طرابلس، بما في ذلك المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعة المسلحة، وقالت المتحدثة باسم المفوضية : "لقد تحمل مجتمع تاورغاء بالفعل معاناة لا يمكن تصورها خلال سبع سنوات من النزوح.

ودعت إلى إجراء تحقيق مستقل ونزيه ودقيق في عمليات الإجلاء القسري والادعاءات ذات الصلة بانتهاكات حقوق الإنسان وتقديم الجناة إلى العدالة .

### نهب ثروات ليبيا

لم يكن اتفاق ترسيم الحدود الموقع بين تركيا وحكومة الوفاق غير الشرعية هو المحاولة الاولى لسرقة مقدرات الشعب الليبي بواسطة من وصفهم اردوغان بالعناصر المحلية الداعمة ، بل سبقتها محاولات وثقتها وثنائق ويكيلكس اكدت أن الجماعات المتطرفة مدعومة بالأموال التركية القطري، قد نهبت من أموال مؤسسات الدولة الليبية في أعقاب سيطرتهم على العاصمة طرابلس بعد سقوط النظام في أغسطس ٢٠١١.